أسعار النفط ترتد صعوداً.. و«برنت» يرتفع فوق 40 دولاراً

ارتدت العقود الآجلة للنفط صعودا امس الأربعاء بعد هبوط حاد في الجلسة السابقةوصباح أمس، حيث انتعشت الأسواق على نطاق واسع من عمليات البيع الحادة يوم الثلاثاء.

على الرغم من الانتعاش، لا تزال الأسعار أقل من افتتاح يوم الثلاثاء. ولا تزال الشكوك قائمة حول قوة انتعاش الطلب في آسيا ، ومن المقرر أن يتراجع الاستهلاك في الولايات المتحدة مع نهاية الموسم، ويؤثر تخفيف قيود أوبك + على الإنتاج على الأسعار.

ولا يزال وباء كورونا مستشريًا، وقال بنك أوف أميركا ميريل لينش إن الأمر سيستغرق ثلاث سنوات حتى يتعافى الطلب على النفط تمامًا من تفشي المرض حتى لو كان هناك لقاح.

قال أولي هانسن، رئيس إستراتيجية السلع في ساكسو بنك: «تمكن برنت من العثور على دعم عند مستوى أقل من 40 دولارًا لليوم الثاني، بشكل عام ومع ذلك من المحتمل أن يكون تحسن الرغبة في المخاطرة من ارتفاع الأسهم هو الذي ساعد بوجه عام على مواجهة التوقعات الأساسية قصيرة الأجل».

ونجح خام برنت في تجاوز الخسائر الصباحية وارتفع 1.36%، إلى 40.3 دولار للبرميل بعد أن هبط ما يزيد عن 5 بالمئة الثلاثاء لأقل من 40 دولارا للبرميل للمرة الأولى منذ يونيو. وارتفع الخام الأميركي 0.52 بالمئة إلى 37.4 دولار للبرميل بعد أن انخفض نحو 8 بالمئة في الجلسة السابقة.

والأزمة الصحية العالمية مستمرة في الاتساع بلا هوادة مع ارتفاع الحالات في الهند وبريطانيا العظمى وإسبانيا وعدة مناطق من الولايات المتحدة.

وقال أوراسيا في مذكرة إن التفشي يهدد الآمال بتعاف اقتصادي عالمي مما قد يقلص الصلب على أنواع الوقود من وقود الطائرات إلى الديزل، على الرغم من أن انخفاض الأسعار قد يرفع أرباح مصافي التكرير لتعود إلى المنطقة الإيجابية.

وساعدت تخفيضات قياسية للإمدادات تقوم بها منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاء، فيما يعرف باسم مجموعة أوبك+، في دعم الأسعار، لكن في ظل أرقام اقتصادية قاتمة تُعلن بشكل شبه يومي، فإن توقعات الطلب على النفط تظل سلبية.

التحديات غيرت مسار النمو للاقتصاد السعودي

محافظ ساما: ربط الريال بالدولار مستمر.. ونثق باستقرار القطاع المالي

أكد محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي د.أحمد الخليفي على سياسة ربط الريال بالدولار. وقال الخليفي، في مؤتمر «اليورومني»، «أجرينا فحص جهد للبنوك السعودية والنتائج مطمئنة».

بالمقابل، أشار الخليفي إلى أن آفاق اقتصاد البلاد هذا العام تظل تكتنفها الضبابية، مشددا على ثقته في استقرار النظام المالي. وأوضح «بدأنا 2020 بنظرة متفائلة وتوقعنا استمرار قوي للنمو، والمصارف السعودية لم تتأثر بالجائحة»، مضيفا أن التراجع في إنتاج النفط وكورونا أثرا على نمو الاقتصاد.

وبين أحمد الخليفي أن «ساما» مستمرة في السياسة النقدية التي بدأتها منذ سنوات طويلة، وأن ربط الريال بالدولار من العناصر الأساسية للاستقرار المالي في السعودية.

وأضاف الخليفي أن التحديات التي فرضتها جائحة كورونا غيرت من مسار النمو للاقتصاد السعودي، كما هو الحال في الاقتصاد العالمي.

وقال: «بدأنا عام 2020 بأرقام إيجابية قبل انطلاق جائحة فيروس كورونا، كنا نتوقع تواصل النمو القوي في الناتج المحلي غير النفطي بأكثر من 3.5 بالمئة والاقتصاد الكلي بـ2 بالمئة. لكن هذه التوقعات تغيرت بشكل ملحوظ مع نهاية الربع الأول، الذي انتهى بانكماش بـ1 بالمئة بسبب التغيرات التي طرأت حول العالم وهو ما خلق بيئة من عدم اليقين».

د.أحمد الخليفي

فيما يتعلق بالسعودية، أفاد: «تراجع إنتاج النفط وانتشار فيروس كورونا أثرتا على توقعات النمو الاقتصادي. صندوق النقد الدولي يتوقع انكماش اقتصاد المملكة بأكثر من 6 بالمئة وبنحو 5 بالمئة بالاقتصاد العالمي. نتأثر بالوضع حول العالم وبجائحة كورونا والنظرة المستقبلية لعام 2020 تبقى غير واضحة».

وتحدث الخليفي عن ثقة ساما بأداء المصارف وسط أزمة كورونا، ولكنه في الوقت نفسه شدد على أهمية التعامل بحذر وسط التطورات المتسارعة.

وقال: «لدينا الثقة ولكن عندما يكون الوضع على أجهزة الإنعاش يجب توخي الحذر، عندما يتم إزالة الإنعاش وتأثير ذلك على جودة الأصول ونحن طبعا نقوم بفحوصات الجهد، وقمنا بذلك أمس، نحن مرتاحون ولكن لا يمكن الارتياح كثيرا وسط الأزمة».

وكان مسؤولون حكوميون ورجال أعمال قد توقعوا، في يونيو الماضي، حدوث تحولات هيكلية محتملة في القطاعين العام والخاص لتمكين الاقتصاد السعودي لمرحلة ما بعد جائحة كورونا، مستدلين بالتغيرات الجارية من استجابة القطاعين للمستجدات على مستويات طبيعة أنماط العمل، وتسيير الإجراءات، وتخطي الظروف، في ظل الأزمة الحالية.

وأجمع المسؤولون ورجال الأعمال على أن تكون محطات التغير في القطاع الحكومي للذهاب نحو مزيد من تمكين القطاع الخاص لتولي زمام حركة التنمية الاقتصادية، ورفع الإنتاجية، والتحرر من الاعتماد على القطاع الحكومي.

الإمارات تدعم قروض الشركات الناشئة بقانون للأصول المنقولة

ستسمح الإمارات للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم باستخدام أصول تشمل المعدات والمواد الخام كضمانات للقروض، بهدف التشجيع على إقراضها.

ويوسع قانون اتحادي بشأن «ضمان الحقوق في الأموال المنقولة»، نطاق تشريع سابق عن طريق تضمين مزيد من الأصول التي يمكن أن تُستخدم كضمان وعبر تعديلات أخرى تحسن التطبيق في حالات التخلف عن السداد.

وعادة ما تجد الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم في الحصول على التمويل تحديا لعدد من الأسباب، ومنها حجمها وعدم امتلاكها تاريخا ماليا تستطيع البنوك الاعتماد عليه في قرارات الإقراض.

وقال وكيل وزارة المالية يونس حاجي الخوري، في بيان، امس الأربعاء «يعمل هذا القانون على تمكين الشركات العاملة في مختلف قطاعات الأعمال، وفي مقدمتها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من الاستفادة من موجوداتها المنقولة المختلفة لضمان قروضها البنكية والتجارية».

وأضاف أن القانون «سيسهل على المشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل اللازم بسهولة، مع ضمان حق الدائنين من البنوك ومؤسسات التمويل، من خلال تنويع الأصول المالية التي يمكن استخدامها».

ويأتي هذا القانون خلال تراجع اقتصادي ناجم عن معاناة قطاعات مهمة باقتصاد الإمارات، مثل التجزئة والتجارة والنقل، من الإجراءات المفروضة لاحتواء فيروس كورونا. وقال الخوري «سيكون لهذا القانون أثرا إيجابيا كبيرا على اقتصاد الدولة».

سوق دبي تسجل أعلى مستوى لتملك الأجانب خلال عامين

ارتفعت نسبة تملك الأجانب في السوق إلى أعلى مستوياتها في عامين، لتتجاوز 18 بالمئة بنهاية النصف الأول. وسجل صافي الاستثمار المؤسسي في سوق دبي أعلى مستوياته منذ يناير. وشكلت تداولات هذه الشريحة من المستثمرين «الأجانب من غير العرب، والخليجيين والعرب» نحو 48.3 بالمئة من إجمالي السيولة المسجلة خلال الفترة من 24 وحتى 27 من شهر أغسطس الماضي.

وبلغت قيمة السيولة المتداولة في سوق دبي المالي نحو 200 مليون درهم فيما وصل عدد الأسهم المتداولة 331 مليون سهم نفذت من خلال 4185 صفقة.

وتعكس هذه الأرقام الإقبال الكبير للمستثمرين الأجانب على الاستثمار في الأسواق المالية المحلية، علما بأن نسبة كبيرة من هذه الاستثمارات هي عبارة عن سيولة تابعة لمحافظ وصناديق مما يفسر ارتفاع معدل التداول اليومي إلى أعلى مستوياتها منذ فترة طويلة.

وقال شادي الزعيم صحفي متخصص بأسواق المال «إن صافي الاستثمار الأجنبي والمؤسسي في سوق دبي من العوامل المهمة والمحركة في سوق دبي تحديداً وأسواق الإمارات. لكن مع دخول الجائحة وبدء تأثيرها على الأسواق العالمية والمحلية منذ شهري فبراير ومارس بدأنا نلحظ تراجعا في الاستثمار الأجنبي وعمليات بيع وصلت إلى أكثر من 760 مليون درهم في شهر مارس الماضي. شهدنا تخفيفا في قيمة التراجعات والتي بلغت 180 مليونا صافي بيع في شهر إبريل ولاحظنا أن المستثمر الأجنبي بدأ بتسجيل عمليات شراء من بداية شهر مايو الماضي ويعود ذلك لتراجع الأسواق لمستويات غير مسبوقة ووصول متوسط معدل الربحية إلى 12 مرة». وأضاف الزعيم «مع نهاية النصف الأول من العام وجدنا أن نسبة تملك الأجانب ارتفعت لمستوى عامين بـ18.2%. وبحال نظرنا لمستوى صافي الاستثمار الأجنبي في شهر أغسطس الماضي مع الحركة الإيجابية في السوق نجد تسجيل 204 ملايين درهم. نلحظ أيضاً أن صافي الاستثمار المؤسسي بلغ في أغسطس 140 مليون درهم وهي أعلى مستويات من شهر يناير».

الناتج المحلي لمنطقة اليورو يسجل أكبر انخفاض في الربع الثاني

تنسيق أوروبي متواصل لدعم الاقتصاد بعد ضربة كورونا

قال مسؤول كبير بالاتحاد الأوروبي، إن من المرجح أن يتعهد وزراء مالية منطقة اليورو يوم الجمعة المقبل بدعم مالي متواصل لاقتصاداتهم لجعلها تنشط مجدداً بعد الضربة التي تلقتها من جائحة كوفيد- 19.

ومن المقرر أن يجتمع الوزراء من الدول التسع عشرة التي تستخدم العملة الأوروبية الموحدة صباح الجمعة في برلين، في أول لقاء مباشر منذ فبراير، لإجراء محادثات غير رسمية حول سبل التعامل المالي مع الجائحة التي تعصف بالاقتصاد الأوروبي منذ مارس.

وقال المسؤول الكبير المشارك في التحضيرات للاجتماع «هناك توافق واسع على أن الوقت الحالي ليس الوقت المناسب لوقف التحفيز المالي».

وأضاف قائلا «ستكون المناقشة بالأحرى حول كيفية المحافظة عليه، بأي صيغة كانت، وكيفية تحويله من حالة طوارئ قصيرة الأمد أو تدابير سيولة إلى أنشطة استثمار أطول أمدا».

وبينما لن يتعهد الوزراء بأي أموال إضافية زيادة عن المبالغ الضخمة التي تعهدوا بها بالفعل للإبقاء على نشاط الاقتصاد، فإنهم سيقطعون على الأرجح بأن الحكومات ليست لديها أي نية لأي تشديد مالي في أوقت قريب، وأنها ستظل على الاستمرار بنفس القوة ما دامت هناك حاجة إلى ذلك.

وأعلنت حكومات الاتحاد الأوروبي بالفعل عند تدابير دعم مختلفة لاقتصاداتها بما يزيد عن 3.7 تريليون يورو منذ بدء الجائحة، وأضاف التكتل 1.3 تريليون يورو أخرى يمكن استخدامها بمرور الوقت.

وتشمل الإضافة البالغة 1.3 تريليون يورو حزمة للتعافي في صورة منح وقروض بقيمة 750 مليار يورو من المقرر أن يجمعها الاتحاد الأوروبي ككل من الأسواق المالية وينفقها على مدار السنوات الثلاث المقبلة لدعم النمو. والحزمة الآن قيد النقاش في البرلمان الأوروبي ومن المتوقع أن تكون جاهزة بحلول أول يناير.

على الجانب الآخر، تراجع اقتصاد منطقة اليورو بوتيرة تقل طفيفا عن التوقعات الأولية في الربع الثاني، ولكن الهبوط يظل الأكبر على الإطلاق مع انهيار الطلب الاستهلاكي بسبب قيود كوفيد19-.

ونزل الناتج المحلي الإجمالي 11.8 بالمئة، مقارنة بالربع السابق وبنسبة 14.7بالمئة، على أساس سنوي حسب بيانات مكتب الإحصاءات الأوروبي يوروستات. وكانت التقديرات الأولية لهبوط 12.1 بالمئة و15بالمئة على التوالي، حسب ما ورد في نهاية يوليو.

ألمانيا تخسر 36 مليار يورو سنوياً من إيرادات الضرائب

توقعت مصادر أن تحقق إيرادات الضرائب في ألمانيا في الأعوام الخمسة القادمة مستوى أقلأقل بمقدار 36 مليار يورو (42.47 مليار دولار) عن التقديرات السابقة في مايو، فيما يرجع بشكل رئيسي إلى تعديلات ضريبية تهدف لمساعدة أكبر اقتصاد في أوروبا على اجتياز أزمة فيروس كورونا.

ومشيرة إلى حسابات مبدئية للتقديرات المؤقتة للضرائب التي سيعلنها وزير المالية أولاف شولتس يوم الخميس، قالت الصحيفة المتخصصة في الشؤون الاقتصادية، إن الحكومة ستحصل العام القادم على إيرادات أقل بحوالي عشرة مليارات يورو عن التقديرات السابقة. لكن مصدر حكومي قال إنه بعد عام 2022 ستبدأ الأمور بالتحسن.

وقالت إن السبب الرئيسي لانخفاض الإيرادات حتى نهاية 2024 هو تغييرات أُدخلت على ضرائب وعلاوات مثل علاوة انجاب الاطفال التي ستزيد العام القادم. وخفضت الحكومة أيضا ضريبة المبيعات.

وبينما تواجه ألمانيا أعمق ركود منذ الحرب العالمية الثانية، يعمل شولتس على ميزانية للعام القادم. وأبلغ الوزير رويترز هذا الأسبوع أن هناك حاجة إلى المزيد من الدين لدعم تعافي الاقتصاد.

مصر تطلق بورصة السلع بالنصف الأول من 2021

أعلن وزير التموين والتجارة الداخلية في مصر، الدكتور علي المصيلحي، تأسيس شركة البورصة المصرية للسلع وذلك في إطار خطة الدولة لتنمية التجارة الداخلية.

وأكد الوزير المصري، أن البورصة السلعية ستوفر قدراً من الحماية لصغار المزارعين والمنتجين عن طريق جمع إنتاجهم وتصنيفه وإتاحته على كافة المتعاملين على منصة البورصة في شكل سوق منظم على النحو الذي يساهم في زيادة القدرة التنافسية لصغار المزارعين والمنتجين.

وأوضح أن البورصة السلعية تعد جزءاً من البنية التحتية لمنظومة التجارة الداخلية، كما أنها ستشجع صغار التجار على الدخول ضمن منظومة التجارة المنظمة، مما سينعكس على أسعار السلع لصالح المستهلك والمنتج خاصة مع تقليل حلقات تداول السلع بين الوسطاء ويعمل على ضبط الأسواق وتوفير السلع ومنها السلع الغذائية وغيرها من سلع أخرى.

ووفق بيان، شهدت الأيام الماضية الانتهاء من تأسيس شركة بورصة السلع المصرية برأسمال يبلغ نحو 91 مليون جنيه موزعة على البورصة المصرية وجهاز تنمية التجارة الداخلية والشركة القابضة للصوامع والتخزين وهيئة السلع والتموين وعدد من البنوك التجارية والبنوك الاستثمارية وشركة مصر القابضة للتأمين وشركة مصر للمقاصة. وقال رئيس مجلس إدارة شركة البورصة السلعية المصرية، الدكتور إبراهيم عشماوي، إن الغرض من الشركة هو إنشاء سوق منظم لتداول السلع الحاضرة «القابلة للتخزين»، إضافة إلى إدارة المخازن وتجهيزها، وأيضاً التعاقد مع المخازن القائمة المرخصة، هذا بالإضافة إلى إنشاء وإدارة صوامع الغلال وغرف التبريد «الثلاجات « الخاصة بحفظ السلع.

وأشار إلى أن البورصة السلعية تهدف إلى تقليل حلقات تداول السلع بين المزارعين والمنتجين وصولا إلى المستهلك، ويستطيع البائع سواء كان مزارعاً أو تاجراً أو منتجاً إيداع السلع داخل المخازن المعتمدة من قبل وزارة التموين بعد تصنيفها وإعطاء درجة لجودتها ليتم تداولها مباشرة على المنصة الإلكترونية للبورصة التي تعرض الكميات المتاحة من كل سلعة على شاشاتها لتتحكم آليات وقوى العرض والطلب بين البائع والمشتري في تحديد سعر تلك السلع لصالح المستهلك مما سينعكس بشكل إيجابي على أسعار السلع والمنتجات.

وقال إنه من المقرر البدء في طرح عدد من السلع الأساسية بالبورصة السلعية مثل القمح والزيت والسكر والأرز كمرحلة أولى وذلك خلال الربع الأول والثاني من العام المقبل.

ولدى تعليقه، قال رئيس البورصة المصرية، محمد فريد، إن بورصة السلع المصرية بمثابة سوق منظم لتداول السلع الحاضرة القابلة للتخزين المصرية، تجمع أطراف عملية التداول، من تجار ومخازن وبائع ومشترٍ.